http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2238) السنة التاسعة - الأثنين (5) أيلول 2011

دولة القانون: رئيس الحكومة سيكشف فساد الكتل السياسية

الانزعاج من أداء هيئة النزاهة مستمر ومناشدات بعزل المفتشين العموميين

"العراقية" ترى أنها مستهدفة في أي اتهام للفرقاء بالارتباطات الخارجية

□ بغداد / المدى

توعد ائتلاف دولة القانون، بان رئيس الوزراء نوري المالكي، سيفتح ملفات الفساد للكتل السياسية خلال الأيام القادمة، في حين توقع ائتلاف علاوي أن يكون القصد من ذلك إحراج القائمة العراقية.

وقال النائب عن دولة القانون منصور التميمي إن رئيس الوزراء المالكي سيقوم في الأيام القادمة بكشف ملفات فساد تتعلق ببعض السياسيين.

وأوضح التميمي في تصريح صحفي أمس الأحد أن المالكي سيقوم في الأيام القادمة بكشف جميع ملفات الفساد التي تتعلق بالكتل السياسية والمسؤولين.

وأضاف أن حكومة الشراكة الوطنية تتطلب من المالكي أن يقوم بكشف جميع ملفات الفساد.

وكان عضو لجنة الخدمات والأعمار والنائب عن التحالف الوطني إحسان العوادي قد اتهم رئيس هيئة النزاهة رحيم العكيلي بالتستر على فضائح فساد كبار المسؤولين في الدولة ولديه (١٠٠) ملف فساد ولم يظهرها إلى الإعلام والقضاء، واصفاً النزاهة بأنها غير فاعلة ولم تأخذ دورها بشكل جيد. وقال العوادي في تصريح سابق أن هناك (١٠٠) ملف فساد لكبار المسؤولين والموظفين والمدراء العامين في الدولة على حد قول رئيس هيئة النزاهة رحيم العكيلي الذي قال :"أنني لا أستطيع الإفصاح عنها أمام الأعلام لوجود ضغوط سياسية محددة"، مشيرا إلى أن رئيس هيئة النزاهة يقوم بالتستر على الفضائح. وطالب العوادي رئيس هيئة النزاهة العكيلي عرض هذه الملفات على وسائل الإعلام وإحالتها إلى القضاء لغرض اتخاذ الإجراءات القانونية للحد من هذه الظاهرة المنتشرة والتي باتت سمة غالبة لبعض المسؤولين.

وأضاف: أن دور مجلس النواب دور رقابي حيث يقوم بالتحقيق في ملفات الفساد وإرسالها إلى هيئة النزاهة لتتخذ الإجراءات القانونية والقضائية. وفي سياق متصل رحبت النائبة عن القائمة العراقية، وحدة الجميلي بتوجهات المالكي، معتبرة إياها خطوة على الاتجاه الصحيح، مطالبة في الوقت عينه بإلغاء هيئة النزاهة. وقالت الجميلي في اتصال هاتفي مع "المدى" أمس، "إن المالكي ينوي من خلال توجهه إلى كشف ملفات فساد الكتل المنافسة له والتي من بينها القائمة العراقية"، موضحة "أن جميع الكتل بمن فيها العراقية تخضع للأجندات الإقليمية والعربية وبالتالي فأن كشف أحدهما للآخر أمر طبيعي باعتباره احد إفرازات العملية الديمقراطية في البلاد". وطالبت الجميلي بحل هيئة النزاهة والمفشيين العموميين، والاعتماد على ديوان الرقابة المالية كما كان في السابق، كما ناشدت المالكي بضرورة فتح ملفات الحكومة وعدم الاكتفاء الكتل السياسية حتى لا يتهم بأن الغرض مما يلجأ إليه التسقيط السياسي، وقالت "لعل اتهامات دولة القانون لهيئة النزاهة فيها أسباب سياسية فنوابها لا يتهمون المفتشين العموميين لأنهم منتمون إلى حزب الدعوة في الغالب". و طالب عضو مجلس النواب عن ائتلاف دولة القانون محمد الصيهود هيئة النزاهة و لجنة النزاهة البرلمانية إلى كشف المتورطين بالفساد الإداري والمالي بعيدا عن استخدام ملفات الفساد للابتزاز السياسي.

وقال الصيهود إن هيئة النزاهة واللجنة البرلمانية المختصة لم تكشف حتى الآن عن أسماء المتورطين بملفات فساد مالي وأداري في وسائل الإعلام برغم تأكيدهما على ذلك معتبرا أن الشارع العراقي بدأ ينظر إليها على أنها محاولات للابتزاز السياسي.

وأضاف أن أعضاء لجنة النزاهة لم يكشفوا عن اسم أي متورط في ملفات الفساد المالي والإداري على الرغم من عقدهم عددا من المؤتمرات الصحفية تحدثوا فيها عن ملفات مزعومة سيتم الكشف عنها لكننا لم نتعرف على هذه الأسماء. ووصف الصيهود تصريحات هيئة النزاهة ولجنة النزاهة البرلمانية بأنها جعجعة دون طحين ما لم نر لها وجودا على ارض الواقع، حسب وصفه.

العدل: ضغوط على الشمري لإخضاع السجون للمليشيات

لجنة الأمن والدفاع تتهم تسفيرات الرصافة بالتواطؤ .. وتشكيل لجنة جديدة لمتابعة الهروب

□ بغداد / المدى

كشفت وزارة العدل، أمس الأحد، عن وجود ضغوطات من بعض السياسيين تمارس على وزيرها حسن الشمري بشأن نزلاء السجون، مشيرة إلى أن النزلاء يتبعون لأحزاب وتيارات وميليشيات تحاول إخضاع إدارات السجون لها، فيما أكدت اتخاذها إجراءات جديدة بالاتفاق مع رئاسة الوزراء للحد من هروب السجناء. قال المتحدث باسم وزارة العدل حيدر السعدي في تصريحات صحفية "بعض الجهات أسست منابر إعلامية سواء في الفضائيات التي فتحت خارج العراق أو من بعض السياسيين، وهم يحاولون الضغط على وزير العدل حسن الشمري بشأن نزلاء السجون"، مشيرا في الوقت نفسه إلى "محاولات بعض النزلاء إخضاع إدارات السجون لهم".

وأضاف السعدي أن "النزلاء داخل السجون العراقية ينتمون إلى بعض الميليشيات والأحزاب والتيارات المدعومة من داخل البلاد أو من الخارج وهي مشكلة بذاتها". وأوضح المتحدث باسم العدل أن "عملية هروب للسجناء كادت أن تحدث في سجن التاجي نتيجة إخضاع إدارة السجن لإرادات النزلاء"، مؤكدا أن "وزير العدل قرر إعفاء جميع الجهاز الإداري المكلف بإدارة سجن التاجي ونقل بعض مثيري الشغب داخل السجن إلى سجون أخرى بعيدة مثل جمجمال وسوسة وبادوش".

وأكد السعدي أن "وزارة العدل فاتحت رئاسة الوزراء بشأن تأمين السجون، وتم الاتفاق على تأمين الأسوار الخارجية لها من قبل وزارة الدفاع والأسوار الداخلية من قبل وزارة الداخلية"، موضحا أن "الاحتكاك المباشر مع السجناء سيكون من قبل الحراس الإصلاحيين". وفي الصعيد ذاته، اتهم النائب عن ائتلاف العراقية اسكندر وتوت، أمس الأحد، المسؤولين في سجن التسفيرات بالمواصل بالتواطؤ ودعا إلى محاسبتهم. وقال وتوت في تصريحات صحفية أمس إن "المسؤولين في سجن التسفيرات بالموصل متهمون بالتواطؤ مع السجناء ما سهل عملية هروبهم من السجن، لذا ندعو إلى محاسبتهم"، مشيرا إلى أن "لجنة الأمن والدفاع البرلمانية شكلت لجنة مصغرة للتحقيق بحادث الهروب". وأضاف أن "البرلمان العراقي يدعو رئيس الوزراء إلى الإسراع بتسمية وزير للداخلية للحد من عمليات الهروب المتكررة". وكان ٣٥ سجيناً فروا الخميس الماضي، من سجن مديرية الموقف والتسفيرات شرق الموصل، فيما تمكنت القوات الأمنية من إلقاء القبض على ٢١ منهم، في اليوم ذاته كما عممت قيادة عمليات نينوى أسماء وصور الهاربين الـ١٤ على نقاط التفتيش ووسائل الإعلام المحلية، وخصصت مكافأة مالية لمن يدلي بمعلومات تساعد على اعتقالهم. ودعا النائب عن كتلة المواطن البرلمانية كريم عليوي إلى "إجراء تحقيق عاجل وتشكيل لجان للوقوف على إسرار وخلفيات الهروب المتكرر للسجناء". وقال في بيان صحفي تلقت المدى نسخة منه امس الأحد إن "الإرهابيين من المعتقلين لا يحتاجون إلى قانون العفو العام لان تهريبهم من السجون أمر واضح ويحدث بين الحين والآخر، وان هروب السجناء لا يقف عند حدود السجن، بل تقف خلفه جهات تقوم ببذل أقصى الجهود بهدف تهريب الإرهابيين التابعين لها". وأشار عليوي إلى "أهمية أن تكون هناك إجراءات أمنية مشددة في السجون وان تتم محاسبة المقصرين وإيقاع أقصى العقوبات بالمتواطئين مع السجناء والإرهابيين". من جانبه، عدّ النائب عن كتلة الفضيلة المنضوية في التحالف الوطني عمار طعمة المطالب بالتحقيق مع وزير العدل على خلفية هروب سجناء تسفيرات الموصل بغير المسؤولة وغير المنطقية وإنها تحمل أجندات سياسية"، حسب قوله. وطالب طعمة "النواب بضرورة التأكد في الوقائع والحقائق التي تتعلق بالقضايا محل النقاش والخلاف قبل إطلاق التصريحات جزافا". وأشار طعمة إلى أن "سجن التسفيرات في الموصل تابع لوزارة الداخلية وغير تابع لوزارة العدل".

وكانت النائبة عن دولة القانون سميرة الموسوي قد طالبت بفتح تحقيق مع وزير العدل حسن الشمري على خلفية هروب عدد من المعتقلين في سجن التسفيرات بالموصل قبل أيام".

واعتبرت الموسوي: "أن وزير العدل هو المسؤول المباشر عن هروب هؤلاء السجناء وعليه تقديم توضيح حول هذه الأحداث المتكررة، وان كان مقصرا في عمله فعليه تقديم استقالته".

كتابة على الحيطان

أين الحقيقة؟

■ عامر القيسي

المواطنون حائرون... وهي حيرة لا تتعلق فقط بتدبير أمور حياتهم وتأمين خدماتهم بطريقة خاصة مثل الكهرباء والماء غير الملوث وحماية حياتهم.. الخ من مصائب حياتهم اليومية. الحيرة التي نتحدث عنها هي حيرتهم مع السياسيين المتصدين للعملية السياسية، لان المواطنين ونحن معهم لا نعرف من يقول لنا حقيقة الأشياء ومن يكذب علينا، وان تكن القناعة الغالبة عند جمهور المواطنين ان لا احد يقول الحقيقة !

على سبيل المثال، فان السيد المالكي القابض على مفاصل الحكومة يقول بان الشراكة انتهت، بمعنى أنجزت ولا داعي للكلام عنها وجعلها مثل العقدة امام المنشار وان على غرمائه وحلفائه السير معه حتى نهاية الطريق.. حسنا !

فيما يقول السيد إياد علاوي رئيس العراقية ان العقدة الآن هي في ان لا شراكة ولا مشاركة في اتخاذ القرارات المهمة والإستراتيجية التي تخص شؤون البلاد والعباد، ويتوعد الرجل في كل مرّة بالانسحاب من الحكومة !

لا المالكي يقول للجمهور كيف تحققت الشراكة والمشاركة ولا علاوي يقول لنا كيف ان هذه العقدة لم تحل حتى الآن ! وبعض حلفاء المالكي ان لم يكن جميعهم يقرّون بأنهم ايضا في زاوية التهميش والإقصاء وأنهم ربما سيلجؤون الى تسقيط الحكومة من خلال سحب الثقة منها، لكنهم يتراجعون عند الحصول على بعض المكاسب !

وإذا تركنا الرؤوس جانبا، من يستطيع ان يجيبني، من المواطنين طبعا، ان كان يعرف حقيقة "ميناء مبارك" على سبيل المثال ايضا، البعض يقول انه تجاوز على حقوق العراق، والبعض الآخر يقول ان المرحلة الرابعة منه هي التي تشكل اضرارا بنا، فيما تقول لجنة فنية حكومية ان الميناء، بحسب الوثائق التي اطلعوا عليها لا يضر بالمصالح العراقية !

هروب قيادات القاعدة والمجرمين والمطلوبين للعدالة من السجون في بغداد والمحافظات، بكل اريحية، من قال لنا كيف ولماذا ومن هو المسؤول وما هي شكل العقوبات التي تعرض لها " المقصرون "،قائد امني يقول ان في الأمر تواطؤا، وقائد آخر يقول لقد حذرنا ولم يسمع أحد تحذيرنا، فيما ينبري لنا قائد امني ليقول ان الجهات المتخصصة شكلت لجنة تحقيقية لكشف "الحقيقة" وآخرها، وليس أخيرها على ما أظن، هروب مجرمي القاعدة من سجن في نينوى. من منكم يعرف حقيقة ما جرى؟ لا أحد طبعا.

رحيل الاميركان من عدمه، من منّا يعرف حقيقة مواقف سياسيينا، مع أو ضد، ففي اليوم الواحد بل الساعة الواحدة تتصاعد وتتنازل وتائر المواقف حتى ان بارومتر هذه المواقف ظل حائرا من تبدل المواقف تراجعا أو تقدما!

الفساد المالي الذي يطيح بآمالنا في بناء عراقنا، من منّا يعرف ان كان الوزير الفلاني يقف على البر أم انه غارق في مستنقع الفساد حتى آخر شعرة في رأسه ! بصراحة لا نعرف، لان المدافعين عن المسؤول الفاسد أكثر من المتهمين إياه، وحتى عمليات الاستجواب تجري داخل قبة البرلمان بدبلوماسية وحسابات ما بعد الخروج من تحت قبة البرلمان والاجتماعات السرّية هي التي تحدد في النهاية من هو الفاسد من غير الفاسد حسب نوعية الصفقة وأهدافها !

لا نملك غير ان نضرب أخماسا بأسداس لكننا بالتأكيد لا نعرف الحقيقة، ولا حقائق ما يجري حولنا وفينا، رغم ان المطلوب منا الكثير الكثير، علينا ان نؤيد الحكومة البرلمان والكتل السياسية والقادة الأمنيين وان نذهب إلى صناديق الاقتراع على إيقاعات قذائف الهاون وان نعمل بكل طاقتنا وإمكاناتنا من اجل بناء العراق.

علينا ان نفعل كل ذلك من غير أن نعرف الحقيقة؟

هذا هو الواقع هل تصدقونه!

الكويت تخشى الهيمنة الإيرانية بعد الرحيل الأميركي

خبير يرجح اشتعال حرب جديدة في المنطقة مع طهران.. وما حدث مع صدام قد يتكرر

□ بغداد / المدى

فيما كشف موقع "ويكيليكس" عن مئات الآلاف من الوثائق الأميركية الجديدة التي تتعلق بدبلوماسية واشنطن وعمل وزارة خارجيتها، كشف هنا في الكويت عن بعض تلك الوثائق، ومنها أن السفارة الأميركية نقلت إلى الإدارة في واشنطن مخاوف مسؤولين كويتيين من طموحات إيرانية للهيمنة على المنطقة ومخاوف أخرى من أخطار المنشآت النووية الإيرانية على المنطقة، وذلك وفقا لما كشفه أخيرا ما يبدو أنه طوفان جديد من البرقيات التي اعتاد موقع "ويكيليكس" على نشرها.

وأوضحت واحدة من رسائل السفارة: "يعتقد الكثير من الكويتيين ان وجود الولايات المتحدة في الكويت والعراق يجعل إيران دائما في موضع التفتيش، بينما سيخلق انسحاب واشنطن من العراق فجوة ستعطي إيران فرصة على طبق من ذهب لمد سيطرة نفوذها".

وفي وثائق "ويكيليكس" الجديدة كانت للكويت ما يربو عن الألف برقية صادرة من السفارة الأميركية الى واشنطن في الفترة بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٠ وتمحورت مواضيعها حول قضايا مكافحة الإرهاب وغسل الأموال والعلاقات مع إيران.

وعن المخاوف من هيمنة إيرانية قالت وثيقة أخرى صادرة عن السفارة الأميركية إن "ثمة مخاوف لدى مسؤولين كويتيين من طموحات الهيمنة الإيرانية"، لافتة إلى أنهم "يعتبرون تلك الطموحات خطرا على منطقتي الخليج والشرق الأوسط بشكل عام".

وأشارت الوثيقة إلى أن "تلك القضية عادة ما يتم إثارتها في الاجتماعات التي تضم الجانبين الأميركي والكويتي"، مشيرة الى أنه "يتم مناقشة الطموحات النووية لطهران".

وفيما بينت الوثيقة ان "عددا قليلا من المسؤولين الكويتيين يؤمنون أن بإمكان إيران التجرؤ على استخدام الأسلحة النووية ضد دولة مسلمة"، أوضحت انه في الوقت ذاته أن "حيازة هذه الأسلحة من شأنها تعزيز قدرة إيران على التخويف بشكل أكبر".

ونقلت الوثيقة المرسلة في عام ٢٠٠٩ التخوف الكويتي من المنشآت النووية الايرانية وخاصة مفاعل "بوشهر"، لافتة إلى أن "الكويت تخشى من أن تتسبب تلك المنشآت في حدوث تلوث نووي".

من جانبه، أكد رئيس مركز الكويت للدراسات الإستراتيجية الدكتور سامي الفرج أن إيران اذا ما استمرت في توجهها الحالي فان هناك عملا قسريا ستتخذه الدول الغربية لثنيها عن إكمال مسيرتها النووية الحالية، لافتا إلى أن ذلك الإجراء القسري ينطلق من استعراض للقوة الذي قد يتصاعد لاستخدام قدر محدود أو غير محدود للقوة بتفويض أو بغير تفويض دولي كما حدث في سيناريو التدخل الأمريكي في العراق عام ٢٠٠٣، مؤكدا في الوقت نفسه انه في حال اندلاع الحرب فان الكويت هي دولة مواجهة أمام إيران.

ونقلت جريدة الوطن الكويتية عن الفرج تعليقه حول إيران إن الوضع الحالي الذي تعيشه المنطقة مابين شد وجذب بين إيران والمجتمع الدولي يتطلب من كل دول مجلس التعاون والعراق واليمن الاستعداد لكل هذه السيناريوهات، وما تتطلبه على المستويات القيادية والإدارية والتنظيمية واللوجستية، وتثقيف الرأي العام وتدريب الكوادر اللازمة على قيادة الجماهير في أوقات الأزمات التي تقل عن مستوى حرب والتي نتوقع أن تكون نوعا من المعارك التي سوف تشنها إيران استباقا لأية أعمال عدائية تجاهها، مؤكدا أن الحل الأفضل والأسلم لتفادي تبعات تلك الحرب وما قد يصاحبه من تدمير لمفاعلاتها النووية من تلوث إشعاعي يكمن في سقوط النظام داخليا.

واعتبر أن التصريح الأخير للرئيس الفرنسي ساركوزي هو بمنزلة قرع لطبول الحرب ضد إيران لأنه يحمل أكثر من مغزى منها أن صبر المجموعة الدولية قد نفد خاصة إن إيران صرحت بأنها لن تتفاوض مرة أخرى بشأن اتفاق تبادل الوقود المخصب بعد أن خدعت تركيا والبرازيل في لعبة مارستها ببراعة منذ سبتمبر ٢٠٠٩ أدت إلى إضاعة الوقت.

وأضاف: الاستعدادات تجري على قدم وساق بالقرب من الجبهة السورية وجبهة الخليج وبحر العرب ولا يلاحظها إلا المهتمون والمراقبون في هذا المجال، فالدفاعات المضادة للصواريخ على سفن في شرق البحر المتوسط وفي البحر الأسود تتزايد تدريجيا منذ شهر يونيو الماضي وذلك تحسبا لأي هجوم صاروخي على تركيا من محور قاعدة الصواريخ الإيرانية الرئيسية في مدينة «تبريز» الإيرانية.

ورأى أن الأنظمة التي على شاكلة نظام الأسد ونظام نجاد وقبلهما نظاما سلوبودان ميلوسوفيتش في يوغوسلافيا، أنظمة التي لا تجيد دراسة التاريخ، وبسبب انغلاقها على أنفسها وعدم سماعها لأي رأي مخالف داخلها يبين لها سوء عاقبة سياساتها في تحدي إرادة المجتمع الدولي، وهو ما يؤدي الى القيام بكل الخطوات الخطأ التي تبرر للمجتمع الدولي ان يبني موقفا يزداد صلابة الى ان يصل مرحلة التدخل العسكري المبرمج في صورة حماية المدنيين وإعلان منطقة حظر جوي والتي يليها إعلان منطقة حظر بري للدبابات والمصفحات (كما حددت في عهد صدام).

وأشار إلى أن المتابع والمتمعن للتجارب التاريخية وخصوصا في التجربتين اليوغوسلافية والعراقية يرى أن التدخل العسكري الدولي بدأ بمناطق الحظر بحجة حماية المدنيين إلى أن وصل العالم إلى تقبل زوال هذين النظامين غير السويين، ومن يقول إن التجربة الإيرانية مختلفة، وأن إيران بلد مدجج بالسلاح كأنه ينسى أن يوغوسلافيا كانت مصنع الأسلحة لكامل قوات حلف وارسو المنحل قبل الهجوم الأمريكي في التسعينيات من القرن الماضي. قائلا: صواريخ «بوفه» لا تخيف أحدا، ولكن هذا لا يعني أنها لا تسبب خرابا وتأثيرا نفسيا، ولكن ليس بالصورة التي تجعل العالم يتحمل بقاء النظام بأسلوبه الحالي.

أعـــــلام

الصغير: الإسلامي الأعلى لا يملك مسلحين

■ نفى القيادي في المجلس الأعلى الإسلامي جلال الدين الصغير الأنباء التي أشارت إلى تشكيل ميليشيا مسلحة باسم المجلس الأعلى.

وقال الصغير في بيان تلقت "المدى" نسخة منه أمس الأحد: إن "سياسة المجلس الأعلى ثابتة وما زلنا نعتقد أن وضع السلاح في أيدي خارج إطار الدولة من الجرائم الكبرى، وأن قوات الأمن الرسمية يجب أن تكون هي المؤتمن الوحيد على الأمن بالرغم من أن الجميع مسؤولون عن الأمن".

وأضاف إن "إطلاق مثل هذه الشائعات أو قيام جهات غير معلومة باستغلال اسم المجلس تهدف إلى إرباك الوضع السياسي".

الجحيشي: ملفات الوزارات قيد الدراسة

■ كشفت لجنة النزاهة النيابية، عن تسلمها ملفات فساد مالي وإداري تشمل جميع الوزارات والهيئات المستقلة. وقال عضو لجنة النزاهة عثمان الجحيشي إن لجنته "توجد لديها في الوقت الحالي ملفات فساد مالي وإداري تخص جميع وزارات ومؤسسات الدولة ودوائرها، وهذه الملفات هي الآن قيد الدراسة، مؤكدا أن "نسبة الفساد في هذه الملفات متفاوتة من وزارة أو هيئة لأخرى".

وبيّن أن "اللجنة ستقرر خلال اجتماعاتها إذا ما كانت هذه الملفات ستحيلها إلى هيئة النزاهة باعتبارها جهة قضائية، أو تقوم بتضييف بعض كبار المسؤولين بشأن تلك الملفات".

الشيخ: الإصلاح لم يؤخذ بالحسبان

■ أعرب عضو القائمة العراقية فتاح الشيخ عن اعتقاده بأن المشاكل القائمة بين القائمتين العراقية ودولة القانون ليست ناجمة عن مشاكل شخصية بين زعيمي القائمتين.
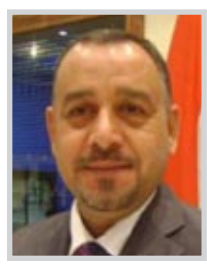
وقال إن الشراكة في الحكومة لا تعني تقسيم المناصب بين القائمتين المذكورتين وإنما الشراكة باعتقادنا تتضمن الأخذ بوجه نظر الشركاء السياسيين في البرنامج الحكومي أو القرارات المهمة التي يتخذها رئيس مجلس الوزراء. وأوضح الشيخ أن القائمة العراقية قدمت ملفات مهمة تتعلق بإصلاح البرنامج الحكومي تتعلق بالأمن والقضاء وحتى الملف الاقتصادي ولكنها لم تؤخذ في الحسبان من قبل رئيس الحكومة.